الجلسة الثانية : أبعاد الوضع الراهن

أ. د/ عزت جرادات :*

بداية، يسعدنى الترحيب بكم فى هذا اللقاء بمناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبى لمعهد البحوث والدراسات العربية، وأود فى هذا الصدد تقديم الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور أحمد يوسف على دعوته إياى للمشاركة فى هذا المهرجان الفكرى والثقافى للمعهد الذى نعتز به كثيراً.

وأذكركم بجلسة الأمس التى تناولت الخبرة الذاتية حول دور المعهد وتاريخه وإسهاماته فى قضايا أمته، فى مختلف جوانب حياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

هذا، وسوف تركز جلسة اليوم على الوضع الراهن والحالى للمعهد بأبعاده المختلفة. والواقع أننا حينما نتحدث عن واقع المعهد فإننا نتحدث عن واقع أمتنا العربية بآلامها وآمالها فى المستقبل المشرق، ومن هذا المنطلق لم تكن دراسة الماضى إلا بوصفها إحدى وسائل استشراف آفاق المستقبل. ولعل معرفة الوضع الراهن للمعهد تتطلب منا أولاً أن ندرك الرسالة المنوط بالمعهد إنجازها، وثانياً طبيعة الدور المتاح للمعهد لإنجاز هذه الرسالة وحدود ذلك الدور.

لقد اتضح من جلسة الأمس أن رسالة المعهد تقوم أساساً على حماية المشروع النهضوى العربى الذى بدأ مع بدايات القرن العشرين، ورعايته؛ حيث استمرت الشعوب العربية فى الدفاع عن هذا المشروع والنضال من أجل تحقيق أمل الأمة فى الوحدة العربية، وهو ما كنا نحرص عليه من خلال تعميق مفهوم الوحدة العربية فى مناهجنا التربوية إلى أن غاب هذا المفهوم من مناهجنا ومن رسالتنا الفكرية والثقافية!!

* وزير التربية الأردنى الأسبق.

والحقيقة أن المهام الملقاة على عاتق معهد البحوث والدراسات العربية مهام كثيرة، ولا تقتصر فقط على مهام التعليم العالى من حيث التدريس والبحث...إلخ، ولكن يضاف إليها أيضاً مهمة التطوير، وكذلك مهمة النهوض بالمشروع النهضوى العربى الذى تُعَدّ الوحدة العربية غايته المثلى. ومن مهام المعهد كذلك إعداد الدراسات والبحوث، لا تلك البحوث ذات الصيغة الأكاديمية أو لغرض الترقى فحسب، بل البحوث التى تُعنى بالقضايا العربية وتقدم للأمة العربية المرجعية البحثية التى تحتاج إليها فى أية مرحلة من مراحلها.

تشمل مهام المعهد كذلك توفير البنية الأساسية له، وأقصد البنية المادية من حيث تجهيزات مبانيه، وتنظيماته الإدارية والأكاديمية، وتطوير برامجه وتحديثها بحيث تأتى مواكبة لطموحات أمته، ناهيك عن المهمة المتعلقة بمصادر التمويل.

وفى سياق الحديث عن رسالة المعهد أود الإشارة إلى الخبرة الذاتية التى أُتيحت لى عندما شُكلت لجنة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتقييم المراكز والمعاهد التابع للمنظمة، وكنت والدكتور / مصطفى القباج ضمن أعضاء هذه اللجنة.

حضرنا إلى المعهد، حيث تجولنا فى مختلف أقسامه، وشاركنا فى إحدى أمسياته الفكرية، وانتهينا فى تقريرنا إلى توصيات عدة؛ منها ضرورة بقاء المعهد موئلا صحيحا وأساسا للفكر العربى، وضرورة أن تمده المنظمة بكل الإمكانات والدعم اللازم لأداء رسالته المنوطة به، وكان من بين التوصيات أيضاً تأسيس رابطة للخريجين من المعهد، والاهتمام بالمبنى ومكتبته، وتوفير تسهيلات الدراسة وإمكاناتها، وتطوير البرامج ... إلخ.

ثمة نقطة أخيرة أختم بها تقديمى أعمال هذه الجلسة أؤكد فيها اعتزازى بإدارة المعهد، وما لمسناه جميعاً من مدى الحب والتقدير والاحترام الذى عبر عنه الحاضرون للمعهد ممثلاً فى مديره الأستاذ الدكتور / أحمد يوسف ومعه

فريق العمل بالمعهد من أعضاء هيئة التدريس ومن إداريين وفنيين وغيرهم. ونحن نؤكد اعتزازنا بهم جميعاً، بوصفهم نموذجا مشرفا من نماذج المثقفين العرب نأمل أن يسود فى كافة نواحى الثقافة والفكر فى المجتمع العربى. وفى هذا السياق أود تأكيد أن الأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف أحمد ليس محسوباً على مصر فقط، فهو من أعلام الفكر العربى، وقد عرفناه مشاركاً ومحاضراً فى مختلف المنتديات الفكرية فى الأردن وغيره من الأقطار العربية، محاضراً عن الفكر العربى ومشكلاته الأمة العربية واستشراف آفاق المستقبل العربى، ونحن جميعاً نُقدر ونعتز كثيراً بجهوده وإسهاماته والدور الذى يقوم به من أجل تحقيق المهام المنوطة بمعهد البحوث والدراسات العربية وإنجازها.

والكلمة الآن للأستاذة الدكتورة / نيفين مسعد

ا. د/ نيفين عبد المنعم مسعد:*

تنتابنى اليوم، وأنا أشرف بمشاركة حضراتكم فى الاحتفال باليوبيل الذهبى لمعهد البحوث والدراسات العربية، مجموعة من المشاعر المركبة أستأذنكم فى الإفصاح عن بعض منها، ففيها من الذاتى ما يخص علاقتى الممتدة متعددة الأبعاد بهذا الصرح العلمى العربى العريق، لكن فيها أيضاً من العام ما أحسب أنه يلامس ذكريات الكثير من السيدات والسادة الحضور؛ فعلى مدار ربع قرن تقريباً هو كل تاريخ علاقتى بالمعهد، اختلف موقعى منه وتجربتى معه وارتباطى به، من دارسة على أيدى جيل الأساتذة الرواد وناهلة من علمهم، إلى محاضرة لطلابه ومشرفة على أطروحاتهم للماچستير والدكتوراه، ومشاركة فى عدد من مشروعاته البحثية، إلى جزء من الجهاز الأكاديمى القائم على تسيير شئونه. وفى كل مرحلة من هذه المراحل الثلاث تبينت فى معهدنا المحتفى به وجهاً ليس جديداً على وجه اليقين، لكن الجديد كان مبعثه شكل العلاقة ونوع الخبرة.

* أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، وأمينة الشئون التعليمية بالمعهد.

قُدِّر لى أن ألتحق بالمعهد فى عام ١٩٧٨م، وهو عام لفّت فيه العلاقاتِ المصريةَ العربيةَ أزمة كبيرة سرعان ما انعكست فى أحد أطوارها على مؤسسات العمل العربى المشترك، ومنها معهدنا الذى نقل مقره من القاهرة إلى بغداد، ومن ثم فإن استمرار أبواب المقر الأصلى فى القاهرة مفتوحة لطارقها، وإن بكثافة أقل، كان الدرس الأول الذى تعلمته فى هذا المكان؛ فالبقاء فى حد ذاته كان نوعاً من التحدى؛ تحدى الظروف الصعبة التى يمر بها العمل العربى المشترك ومؤسساته. وكم كان جميلاً أن يرقب الواحد منا ما قطعته الحكومات ووصله الطلاب، أو يلحظ المتابع انفراج العلاقات بين الدارسين ونسجهم شبكة من العلاقات الإنسانية العميقة الدافئة فى وقت تأزمت فيه تلك العلاقات على مستوى الدول. وكان هذا الدرس هو الدرس الثانى؛ أن العمل الشعبى القاعدى هو ذخيرة الانتماء القومى ورصيده الذى لا ينفد. وفى المعهد ثالثاً كانت تجربة التتلمذ على أيدى الشيوخ من الآباء المؤسسين تجربة صاقلة لشخصية كل من قدر له أن يعيش فيها؛ فأن يدرس طالب القانون أو الاقتصاد أو الأدب أو الجغرافيا أو السياسة التخصص على أيدى رواده فذلك فى حد ذاته ميزة تحسب لمتلقيها، وأن ينهل الدرس من علم د. صبحى عبد الحكيم، ود. سهير القلماوى، ود. يحيى الجمل ود. خيرية قاسمية ود. حامد ربيع مجتمعين، فتلك ميزة خاصة لا أحسب أنها تتهيأ لغير الدارس فى معهد البحوث والدراسات العربية. ولذلك فإننى، وكل أبناء جيلى ممن تتلمذوا على أيدى هؤلاء، عندما نرد أبصارنا إلى الوراء، إلى أربعة وعشرين عاماً على وجه التحديد، نجدنا محملين بكل مشاعر العرفان والتقدير للآباء الأولين.

فى مرحلة لاحقة انضممت إلى المعهد بوصفى محاضرة، فكانت متعة العمل مع أساتذة الأمس القريب متعة لا تدانيها متعة. وفى الوقت نفسه، بدت تجربة العمل فى المعهد أشبه ما تكون بتجربة العمل فى نموذج مصغر لجامعة الدول العربية، وكانت للتجربة إثارتها، فلا نكاد نجد دولة من دول الوطن العربى

الاثنتين والعشرين إلا نتبين لها ممثلاً فى المعهد، بنسب تختلف من عام إلى آخر، وأعداد تتفاوت من تخصص إلى آخر، ولكن فى اتجاه مطّرد لتوسيع القاعدة الطلابية العربية، على نحو يؤكد المسعى العربى للمعهد ويعزز رسالته.

وهنا أود الإشارة إلى واحدة من الدراسات التى يمكن أن تكشف عن الدور العربى للمعهد، وهى دراسة عن اتجاهات الطلاب عند بداية التحاقهم بالمعهد حيال القضايا القومية العربية ومقارنة تلك الاتجاهات نفسها حيال القضايا ذاتها عند التخرج. فمثل تلك الدراسة من شأنها أن تجسد حرص المعهد على أن يتشبع طلابُه بقناعة هى من ثوابته بل هى سر وجوده ابتداء؛ قناعتة لوحدة الأمة العربية. يفعل المعهد ذلك عبر النخبة القائمة على العمليتين الإدارية والتعليمية، ومن خلال محتوى المقررات الدراسية وموضوعات المشروعات البحثية. كما أنه يفعل ذلك عن طريق جملة رموز شديدة الإيحاء بذاتها، وأى رمز أدلُّ من أن يجلس الدارس فى مدرج يحمل اسم علم القومية العربية الأشهر : أبو خلدون ساطع الحصرى؟ وهو يفعل ذلك ثالثا من زاوية تفعيل التواصل بين طلابه، ومن الطلاب من أتى من مشرق الوطن العربى ومن مغربه، ومنهم العربى والكردى والأمازيغى والسودانى الجنوبى، من أجل تحقيق معنى ننشده على المستوى القومى: معنى التنوع فى إطارٍ من الوحدة.

أتى الآن إلى المحصلة الأكثر حداثة فى علاقتى بمعهد البحوث والدراسات العربية؛ مرحلة انضمامى إلى جهازه الأكاديمى بوصفى عضوا عاملا فيه، وتلك خبرة طازجة لكن فيها كثيراً يمكن أن يقال. ولعل أول ما يتبادر إلى الذهن من معانٍ تخص المرحلة الراهنة، معنى تقديس قيمة العمل؛ ففى مؤسسة تقوم مقام جامعة من جامعاتنا فى عَمَّان أو تونس أو الخرطوم أو القدس أو فى أى عاصمة أخرى من عواصمنا العربية، ولا يزيد عدد القائمين على شأنها عن أصابع اليدين، لا يمكن أن يكون العمل إلا قيمة مقدسة، ولا يصح أن يكون

العطاء إلا رسالة. وفى مؤسسة يذوب قائدها أستاذى د. أحمد يوسف فى عمله بحب وإخلاص وسلاسة يقدرها له كل من عامله، ويعطى بسخاء الأب وإن يكن مدير المؤسسة، ويشق على نفسه ويبدأ بها، لايُقبل بل من المحال أن تصبح الخدمة وظيفة أو مهنة. بارك الله تلك الروح التى تسرى فى المعهد، وبارك من أشاعها.

وبالإضافة إلى هذا فإن تنوع خلفيات الدارسين، واختلاف نظم تعليمهم، وتعدد مشاربهم، يقتضى تعاملاً من نوع خاص بل من نوع شديد الخصوصية، ومن هنا فإننى فى فترة عملى بالمعهد على قصرها، تعلمت الكثير على أيدى طلابه بعدما تنوعت علاقتى بهم، وتخطت الجانب الدراسى إلى كل ما يخص نشاطهم الثقافى وأحياناً شئونهم الخاصة؛ ففى الشباب اندفاع محبب، وبراءة مشاعر، ورغبة فى التغيير. ومن هنا، فإن بعض نشاط المعهد كان مستوحى من أفكارهم ومن وهج تفاعلهم مع مستجدات الأحداث على ساحتنا العربية، كما أن جانباً كبيراً من نجاح هذا النشاط مردود إلى ممارستهم وإلى إيمانهم بأنهم أصحاب البيت، وليس هناك من هو أكثر حرصاً على صلاح البيت من أصحابه، وكم كان رائعاً أن يتداعى الطلاب إلى تنظيم يوم مفتوح عن انتفاضة الأقصى، فيتحول المعهد فى ساعات محدودة إلى خلية نحل: تعلق الملصقات، وتنظم أبيات الشعر، وتنشد الأغنيات الوطنية، وتلف الكوفية الفلسطينية سائر الأرجاء، بل كم كان رائعاً أن يتسابق الطلاب، بمناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبى للمعهد، إلى تقديم خدماتهم لإنجاح هذا اللقاء، ولو لم يعيشوا من التاريخ المحتفى به إلا عامين وربما أقل، لكن حماستهم تعكس حرصهم على أن يتواصل هذا التاريخ ويصير جزءا «من المستقبل»، وعلى أن يسهموا بأيديهم فى صنعه.

كلمتى الأخيرة هى أن صرحاً بهذا المقام وهذا الباع وهذا التاريخ ما كان له أن يستمر ويقاوم بل يتطور ويضيف إلا من خلال تلك العلاقة الخاصة التى ربطته بالمؤسسة الأم، وأعنى بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وهى علاقة مرنة تجاوزت الحدود الرسمية وقيودها، فالثقافة، كما عبر معالى الأستاذ الدكتور المنجى بوسنينه عن حق، رئتها الحرية، فلا ثقافة فى ظل بيروقراطية جامدة. ومن هنا فإن إنجاز المعهد مرتبط بفهم المنظمة العميق لرسالته، فلها التقدير من كل العارفين بفضل المعهد فى خدمة التعليم والثقافة العربيين. وباستقرار تلك العلاقة وتأكيد طابعها المؤسسى يكون تراكم نجاحات المعهد، وهى نجاحات تحتاج إلى أن يسلط عليها مزيد من الضوء، وللأمانة فإن اعتماد المعهد على أن العمل وحده هو الذى يُعْلِمُ عن نفسه، قد صرفه عن الانشغال بالترويج الإعلامى لنشاطه، وإن كان قصور الموارد المالية أسهم بدوره فى تقييد فرص الإعلام وآفاقه. ومن هنا، فإنه مع الانطلاقة الجديدة للمعهد ربما نكون فى حاجة إلى زيادة الاهتمام بالدور الإعلامى وتدبير تمويله من خلال مشروع النفقة الخاصة، توعيةً بدور المعهد ورسالته على أكبر نطاق ممكن، بوصفه وعاء للتفاعل العربى - العربى، وهمزة وصل بين العرب ودوائر انتمائهم الإفريقية والآسيوية الأكثر اتساعا.

أجدد التحية إلى رموز جيل الرواد ، وكثير منهم يشاركوننا بعض ثمار ما غرسوه فينا، متعهم الله بالصحة والعافية وأثابهم عن عطائهم خير ثواب. وأشرف بالتواصل مع رموز جيل الوسط حافظى تراث من سبقوهم ومجددية فلهم تقدير بغير حدود.

أ. د / عزت جرادات :

شكراً للأستاذة الدكتورة / نيفين مسعد على كلمتها التى تُعَدّ امتداداً لجلسة الأمس، من حيث التجربة الذاتية والرؤية الموضوعية للمعهد من جهة،

والتقديم الصادق للمناخ العلمى والفكرى الذى يتسم به المعهد من جهة أخرى.
والكلمة الآن للأستاذ الدكتور / أحمد يوسف أحمد مدير المعهد.

أ. د / أحمد يوسف أحمد:

معالى الأستاذ الدكتور/ عزت جرادات.

السيدات والسادة. اسمحوا لى بداية أن أعرب عن بعض المشاعر الذاتية الموضوعية تجاه السيد رئيس الجلسة معالى الأستاذ الدكتور / عزت جرادات؛ التربوى العربى الكبير ووزير التربية الأردنى الأسبق. واتصالاً بما ذكرته فى جلسة الأمس من أن المعهد - فى كثير من محطات تطوره - تعرض لهجمات غير مبررة ربما بدأت منذ النصف الثانى من الخمسينيات، ولحسن الحظ فإن مثل هذه الهجمات كان يتم التصدى لها دائماً بما يجب أن يكون عليه التصدى، أذكر ما حدث فى عام ١٩٦٦م، حينما برز رأى مفاده أن الأجهزة الخارجية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد استنفدت أغراضها بوصفها مؤسسة للعمل الثقافى العربى المشترك، وأنه قد آن الأوان لكى تلحق بدولة المقر إن شاءت، وإن لم تشأ فلْتَر فى أمرها شيئاً، وفى هذه الظروف قيّض الله لهذه الأجهزة ومنها المعهد لجنة كان من حسن حظنا حقاً أن ضمت فى عضويتها كلاً من أ.د/عزت جرادات وأ.د / مصطفى القباج. وجاءت اللجنة إلى المعهد، وذهبت إلى غيره من أجهزة المنظمة الخارجية فى الخرطوم والمغرب وسوريا، وتدارست اللجنة الأوضاع المختلفة لكل هذه الأجهزة، وشقّت على نفسها كثيراً، ومازلت أذكر تلك الليالى التى كان يجلس فيها كل من أ.د/عزت جرادات وأ.د/ مصطفى القباج فى هذا المعهد وهما بصدد كتابة تقريرهما النهائى، وجاءت المحصلة النهائية كما ينبغى أن تكون، إذ قيض الله لهذا المعهد هذين الشخصين الجليلين. ومن هنا فإن وجودهما بيننا الآن يمثل معنى كبيراً نعتز به، وفى الوقت نفسه تعبيراً عن امتنان، ولا نستحق أن نصف

أنفسنا بأى إخلاص ما لم نظل نذكر دائماً دورهما فى حماية هذا المعهد والدفاع عن كيانه.

والحقيقة أود الاعتذار أنا والدكتورة / نيڤين مسعد عن أننا نتحدث إليكم؛ إذ كان يجب أن يكون هناك من يتحدث غيرنا، ولكننا رأينا أن الحديث عن الوضع الراهن للمعهد من وجهة نظر رسمية ربما يقدم بداية للنقاش والمداخلات التى نعول عليها كثيراً من السادة المشاركين .

ولتسمحوا لى بإبداء عشر ملاحظات حول الوضع الراهن للمعهد. بعضها ذو طابع إيجابى، وبعضها الآخر ذو طابع سلبى، وهى على النحو الآتى :

الملاحظة الأولى تتعلق بالتطور الأفقى والرأسى فى المعهد. وأحسب أن هذه الملاحظة تأتى فى جانب الإيجابيات فى المعهد. وما أقصده بالتطور الأفقى هو اتساع المعهد ليضم عدداً أكبر من الأقسام العلمية التى تخدم تخصصات مختلفة. فالمعهد - بوصفه متخصصاً فى الدراسات العربية- لا يقترب من التخصصات التى لا يمكن وصفها بأنها عربية، وفى الآونة الأخيرة ضم المعهد أقساماً جديدة؛ مثل قسم الدراسات الإعلامية عام ١٩٩٦م، وقسم الدراسات التربوية عام ٢٠٠١م، ومن ثم أصبحت أقسام المعهد الثابتة تسعة أقسام؛ هى الجغرافيا، والتاريخ، والاقتصاد، والسياسة، والقانون، والاجتماع، والأدب واللغة، وأخيراً الإعلام، والتربية.

أما عن التطور الرأسى الذى أتحدث عنه فهو أن المعهد قد امتد رأسياً ببرنامج للدكتوراه لم نشرع فيه إلا بعد أن أصبح المعهد عضواً فى اتحاد الجامعات العربية عام ١٩٩٤م، وأصبح من وجهة النظر الأكاديمية العربية معترفاً به كجامعة أكاديمية عربية، كما حصل المعهد على اعتراف المجلس الأعلى للجامعات فى دولة المقر.

وثمة نقطة أود الإشارة إليها؛ هى أن الأقسام العلمية فى المعهد قد جعلت

من برنامج الدكتوراه الذى شرعنا فيه برنامجاً صارماً، ومما أثار سعادتنا تبيُّن أن هذا البرنامج يسَر - حقاً - حاجة حقيقية فى كثير من الأقطار العربية، ودليل ذلك أن الملتحقين بهذا البرنامج يتساوى عددهم مع الملتحقين ببرنامج الماچستير، رغم تشدد الأقسام العلمية بالمعهد كثيراً فى معايير القبول فى برنامج الدكتوراه بالذات، وهذا بدون شك تطور إيجابى لا يمكن إغفاله.

وثَمّ بعد آخر يتعلق بالتطور الرأسى فى المعهد، يتمثل فى استكمال المعهد أبعاد وضعه بوصفه مؤسسة أكاديمية تعليمية بحثية، بمعنى أنه قد استكمل مقوماته بحيث لم تعد لمديره إلا سلطة الإدارة، أما كل ما يتعلق بالقرارات العلمية الأكاديمية والبحثية فهى سلطة مطلقة لمجالس الأقسام العلمية لتقرر بشأنها ما تراه. وهذا معنى نعتز به كثيراً ونؤكد عليه؛ لأننا على يقين من أن عدم المحافظة عليه سيؤدى إلى نهاية المعهد.

ملاحظتى الثانية خاصة بطلاب المعهد. وهنا أود الإشارة إلى عدد من النقاط السريعة :

(أ) إن طلاب المعهد فى ازدياد مستمر، وإن كانت الظروف السياسية الأخيرة المحيطة بدولهم؛ مثل الأوضاع فى فلسطين أو الأوضاع فى المنطقة العربية بصفة عامة، قد أدت فى العام الدراسى الماضى إلى قلة نسبية فى عدد الطلاب الملتحقين بالمعهد، ولكن بصفة عامة فإن عدد الملتحقين فى زيادة. والمفارقة الجديرة بالملاحظة فى هذا الصدد أن العدد يزيد، رغم أن الشروط الحالية التى وضعها المعهد للالتحاق به أصبحت أقسى مما سبق، فمنذ خمس سنوات كان المعهد يقبل الحاصلين على تقدير مقبول، وهذا لم يعد سارياً الآن.

(ب) ثَمّ ملمح إيجابى آخر مهم فى طلاب المعهد فى السنوات الأخيرة، وهو أنهم أصبحوا يمثلون الوطن العربى بحق، وقد يكون صحيحاً أن ذلك يتم بنسب متفاوتة، ولكنهم يمثلون الوطن العربى حقا. وأذكر فى هذا الصدد أن

نسبة الطلاب المصريين فى المعهد الآن حوالى ٥٪ من إجمالى طلاب المعهد، وهذا معنى نعتز به كثيراً، وكان محل طلب دائم للمعهد منذ الخمسينيات من كافة لجان التطوير؛ فالمعهد قد امتد لأقطار لم يكن يأتيه منها طلاب فى السابق؛ مثل الكويت وسلطنة عمان (وهذه لها الآن فى المعهد عشرات الدارسين)، وهذا بدون شك مصدر سعادة لنا بالغة.

(جـ) وثمة مفارقة أود الإشارة إليها وهى أن المعهد فى مراحل سابقة كان يشترط أن يكون الطالب عربياً، وحقيقة كان هذا الشرط غريباً؛ إذ كيف نتحدث عن تواصل ثقافى وحضارى، وعن علاقات عربية - إفريقية، وعلاقات عربية - آسيوية، ثم نحرم هؤلاء الذين يتحدثون اللغة العربية بطلاقة من الالتحاق بالمعهد. من هنا فقد استقبل المعهد فى سنواته الأخيرة عشرات من الطلاب والدارسين الأفارقة والآسيويين الذين يجيدون اللغة العربية.

(د) إن الأمانة تقتضى ونحن نتحدث عن بعض الملامح الإيجابية أن أتناول بعض المشكلات التى تقابلنا فى طلاب المعهد، ومنها :

(١) هذا الضعف البين فى مستوى الإلمام باللغة الأجنبية، وهذه المشكلة لم نجد لها حلاً حتى الآن؛ لأنه فى حالة الأخذ بحلول صارمة يؤثر هذا سلباً على أعداد الملتحقين بالمعهد، وهو مما سينعكس بالطبع على رسالة المعهد التى أحسبها مهمة فى كثير من الأقطار العربية.

ومن هنا حاولنا الأخذ بالنصيحة، فعلى سبيل المثال أخذ قسم التربية بالمعهد بفكرة إضافة مادة إجبارية للغة، إلا أن الموضوع مازال قيد الدراسة حتى الآن، ونحن بالتأكيد نحتاج إلى آراء حضراتكم فى هذا الشأن.

(٢) مما يؤسف له أيضاً أن مستوى الإلمام باللغة العربية بالنسبة لعدد من الدارسين هو مستوى جد محدود، بل مخيب للآمال. وللإنصاف فإن هذه ليست مسئولية المعهد، فهؤلاء الطلاب هم طلاب دراسات عليا وقد أتموا دراساتهم

الجامعية الأولى فى جامعات عربية معترف بها.

(٣) إن علاقة بعض طلاب المعهد به تقتصر على الحصول على الشهادة العلمية، وبالتاكيد نحن لانشكك فى أهمية الشهادة العلمية على الإطلاق، فلكى يصبح الطالب باحثاً أو عضواً فى هيئة أكاديمية لابد أن يحصل على شهادة. ولكن فى بعض الأحيان قد يكون تركيز الطلاب على الامتحان والشهادة مسبباً للإحباط ومخيباً للآمال. ونحن من جانبنا نحاول مواجهة هذه الظاهرة التى آلمت كثيراً المفكر القومى الكبير ساطع الحصرى، بعد أن ترك المعهد وكتب عنها فى بداية الستينيات. ونحن لا نستطيع منع الطلاب من الحصول على الشهادات، ولكن نحاول فى الوقت نفسه تطوير العملية التعليمية على نحو يحقق التوازن المطلوب فى هذا الشأن.

الملاحظة الثالثة تتعلق بأساتذة المعهد. والحقيقة فإنه تكفى نظرة واحدة إلى القائمة الموجودة التى تضم أسماء أساتذة المعهد، سواء الحاليون أو السابقون، لكى نتبين أن المعهد يضم نخبة من الأساتذة المتخصصين فى الأقسام العلمية المختلفة، بل إن كثيراً من الطلاب فى بداية التحاقهم بالمعهد لا يصدقون أن يكون من بين هؤلاء الأساتذة من سيقوم بالتدريس لهم أو الإشراف على رسائلهم العلمية للماچستير والدكتوراه.

وثمة مشكلة حقيقية يعانى منها المعهد فيما يتعلق بأساتذته، وتتمثل هذه المشكلة فى أن حوالى ٩٥٪ من أساتذة المعهد هم من الأساتذة المصريين، بسبب ضعف الإمكانيات المادية وقلتها، ورغم اعتزازنا الكبير بدور الأساتذة المصريين، فإننا نتمنى أن تسمح لنا الإمكانات المالية بإحداث قدر من التنوع فى أساتذة المعهد يعادل التنوع على مستوى الطلاب.

ولا أستطيع القول بأنه ستكون لدينا هيئة تدريس من كافة الأقطار العربية، لكن البرنامج الذى نأمل تنفيذه بمشيئة الله بدءا من يناير ٢٠٠٣م، بعد

إقرار مشروع «النفقة الخاصة» للمعهد، يسعى إلى أن يستقدم المعهد أستاذاً زائراً على الأقل فى كل قسم لمدة أسبوعين أو شهر أو فصل دراسى كامل.

وفى هذا الإطار أشيد بالخطوة التى أعلنها أ.د/ خير الدين حسيب عن تخصيص مركز دراسات الوحدة العربية مبلغ عشرة آلاف دولار لهذا الغرض، وأيضاً ما ذكره أ.د/ سعيد المليص عن إمكانات مستقبلية لدعم مكتب التربية لدول الخليج العربية للمعهد فى هذا الاتجاه.

وقد دفعنى هذا إلى التفكير فى اقتراح - أطرحه على حضراتكم طلباً للرأى والمشورة - وهو أن تكون هذه المبالغ نواة لوقفية ثابتة يمول منها المعهد هذا الغرض وغيره من الأغراض الأخرى.

الملاحظة الرابعة تتعلق بمشكلة تخطيط الدراسات العليا. وقد أشار أحد طلاب المعهد فى جلسة الأمس إلى اقتراح أن تكون هناك خطة للدراسات العليا للمعهد، وهذا اقتراح وجيه للغاية، ولكن ثمة صعوبة فى تنفيذه، حيث إن هناك بعض الدارسين - وعددهم ليس بقليل - يفدون إلى المعهد بوصفهم مبعوثين رسميين من دولهم التى تكلفهم بدراسة تخصص معين أو موضوع معين. ومن هنا فإن قدرة المعهد على إلزام هؤلاء الدارسين بدراسة موضوعات يتصور المعهد أنها مهمة من المنظور العربى، هى بلا شك قدرة محدودة، ولذلك أطرح هذه المشكلة للنقاش، وربما يكون الحل الوسط - فى تصورى - هو خير الحلول؛ فالطالب الذى يأتينا حراً كى يدرس ما يراه لنفسه ضرورياً قد نقترح عليه أن يكون لبنة فى خطة شاملة للدراسات العليا بالمعهد، وقد يكون هناك من جانب المعهد نوع من التسهيلات أو المميزات أو تخفيض للرسوم أو شىء فى هذا الإطار بهدف التشجيع، أما الطالب الذى يأتينا مبعوثاً من دولته لغرض محدد فقد يصعب علينا - إن لم يكن من المحال - إلزامه بموضوع معين.

والملاحظة الخامسة تتعلق بإفادة المعهد من التطور التكنولوچى.

والحقيقة فقد كان من بين توصيات اللجنة التى أشار إليها أ.د/عزت جرادات ضرورة إفادة المعهد من التطور التكنولوچى، وقد خطونا فى هذا الاتجاه خطوات واضحة فى مكتبة المعهد، ونتمنى مع بداية العام الدراسى الجديد أن نكون قد قطعنا أشواطاً مهمة فى تحقيق التطور نفسه فى قطاع شئون الطلاب والقطاع الإدارى والمالى بالمعهد. ولا أنكر أن هذا التطور تقابله صعوبات تتعلق بالتمويل من ناحية، وقلة أفراد الجهاز الإدارى من ناحية أخرى؛ فالعاملون بالمعهد محملون بأقصى ما لديهم من طاقات وجهد، ولا شك أن هناك صعوبات، ولكنى أحسب أننا نحقق خطوات للأمام فى هذا الشأن.

الملاحظة السادسة تتعلق بتطوير البرامج. ونحن فى المعهد نعتز كثيراً بما تحقق من توازن فى السنوات الأخيرة بين التطوير والتثبيت، وهناك استقرار منذ سبع أو ثمانى سنوات فى البرنامج العلمى للمعهد، ولكن هذا الاستقرار لا يعنى أن المقررات العلمية ثابتة؛ إذ تشهد أقسام المعهد كل عامين أو ثلاثة بعض الإضافات أو التعديلات فى محتوى مقرراتها. وثَمّ تقليد آخر أخذت به كل أقسام المعهد، وهو وجود مقرر خاص فى الفصل الدراسى الرابع يُخصص لموضوع بعينه يرى القسم المختص أهمية تدريسه وضرورته.

هذا، ونحن نعول كثيراً - فى تطوير البرامج - على ما حققناه من نجاح فيما يتعلق بمشروع «المؤتمر العلمى للمعهد». وتقوم فكرة هذا المؤتمر على اجتماع كافة أقسام المعهد المختلفة؛ أساتذته وممثلين لطلابه، وذلك للنظر فى التطوير الدائم للمعهد، وتقديم البحوث المتعلقة بهذا التطوير. ويُضاف إلى هذا ما درج عليه المعهد من عقد ندوة كبرى تضم عدداً محدداً من كبار المتخصصين للنظر فى تطوير المعهد، وكانت الندوة الأخيرة فى هذا الإطار منذ حوالى أربع سنوات.

ومن الأفكار المطروحة فى هذا الصدد أيضاً عودة المجلس الاستشارى للمعهد؛ ففى هذه العودة إضافة لأفكار مهمة فى إطار خطط المعهد وتطوير برامجه.

الملاحظة السابعة تتعلق بالمقر والبنية التحتية للمعهد. فقد أشار بعض المهتمين- فى أكثر من مناسبة - إلى أن مقر المعهد لم يعد يكفى، وأن بنيته التحتية لم تعد ملائمة، وهنا أود الإشارة إلى أن موارد المعهد الذاتية قد تكفى فى العامين القادمين لقطع خطوات مهمة فى هذا الصدد، لكنها بالتأكيد لن تكفى لتلبية كافة الطموحات، ومنها البحث عن مقر جديد للمعهد يتسق مع طموحاته والدور الذى يضطلع به.

الملاحظة الثامنة تتعلق بقيود التمويل. وهنا أشير إلى أن ميزانية المعهد، مثل ميزانية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وغيرها من منظمات العمل العربى المشترك، ميزانية ثابتة منذ أكثر من عشر سنوات، وهو ما يعنى أن القيمة الفعلية لهذه الميزانية تتضاءل، كما أن أى طلب لزيادة الميزانية لا يقبل على الإطلاق. وربما كان المعهد أكثر حظاً من كثير من مؤسسات العمل العربى المشترك، ربما باستثناء الأكاديمية العربية للنقل البحرى؛ إذ تتوافر له بعض الموارد الذاتية التى نعوض بها قدراً من النقص فى الميزانية، ونأمل أن يتبقى قدر منها نستطيع به أن نخطو خطوات أفضل إلى الأمام، ولابد هنا من الإشارة إلى الدعم الذى يلقاه المعهد من بعض المؤسسات العربية؛ مثل مركز دراسات الوحدة العربية، ومكتب التربية لدول الخليج العربى، ومؤسسة قسطنطين زريق. فعلى سبيل المثال قام مركز دراسات الوحدة العربية منذ عام ١٩٩٤م بالتمويل الكامل لإعادة تأسيس مدرج ساطع الحصرى، وبتكلفة خمسين ألف دولار من عائد وقفية جمال عبد الناصر الثقافية، كما قام المركز بتمويل عدد من المنح الدراسية لطلاب المعهد. كما حدثنى أمس أ.د/ سعيد المليص عن نية صادقة لأن يدعم مكتب التربية لدول الخليج العربى المعهد.

ومن هنا فنحن نشكر هذه المؤسسات العربية الرصينة الملتزمة على هذا الدعم، ونعد القائمين عليها بأن نكون على مستوى ثقتهم فينا.

الملاحظة التاسعة تتعلق بالقيود الرسمية على عمل المعهد.
وهنا يجب أن نتحدث بصراحة كاملة؛ فالمعهد جزء من منظمة عربية رسمية، والجانب الأكبر من ميزانيته يأتيه من إسهامات الدول الأعضاء فى هذه المنظمة، ومن ثم فنحن لا نستطيع أن نفعل ما يثير غضب هذه الدول.

ولكن من ناحية أخرى، فإن الصراحة تقتضى القول بأننا نجحنا على صعيد العملية التعليمية فى ألا يكون علينا قيد سياسى؛ فأساتذتنا الأجلاء يمارسون حريتهم الأكاديمية كاملة وبمسئولية كاملة، فنحن لا نمارس السياسة وإنما نمارس العلم، واقتناعى الشخصى أن من يلتزم بالنهج العلمى لن يكون عليه أى مأخذ سياسى.

وللحقيقة والأمانة، لم أسمع طوال السنوات العشر الماضية حرفاً يتضمن ملاحظة أو تعليقاً سلبياً على أى شىء قيل فى أى من محاضرات المعهد أو قاعاته الدراسة، هذا على الرغم من يقينى أن البحث العلمى فى كل أقسام المعهد يتم وفق الضوابط العلمية المنهجية الصارمة التى لا تجامل أحداً، ومن هنا اعتقادى أن الالتزام بالموضوعية العلمية هو خير جدار لحماية المعهد من أية قيود رسمية متصورة.

ولكن من ناحية أخرى يجب الاعتراف بأن هذه القيود الرسمية قد تؤدى بعض أثرها فى مشروعات المعهد البحثية، ولا يعنى هذا التدخل فى هذه المشروعات، ولكن بمعنى أننا نمارس رقابة ذاتية على ما نختاره من موضوعات للبحث؛ فنحن على سبيل المثال لا نستطيع دراسة التطور الديمقراطى فى مصر، أو العنف فى الجزائر، أو الحرب الأهلية فى السودان... إلخ؛ لأن فى مثل هذه الموضوعات ثمة وجهات نظر متباينة؛ فهناك وجهات نظر رسمية ووجهات نظر معارضة. ولعلكم تلاحظون معى أن أغلبية العطاء العلمى البحثى للمعهد تتعلق بالقضايا العربية الجامعة؛ مثل الصراع العربى - الإسرائيلى،

والاختراق الإعلامى للوطن العربى، والثقافة العربية فى مواجهة العولمة، والوطن العربى والولايات المتحدة الأمريكية... إلخ.

من هنا فالقيود التى أتحدث عنها تتمثل فى تلك القيود التى نراعيها فى المعهد من تلقاء أنفسنا فيما يتعلق بمشروعات المعهد البحثية.

الملاحظة العاشرة تتعلق بعلاقة المعهد مع الخارج. وكما ذكرت من قبل فإن للمعهد علاقات طيبة مع عدد من المؤسسات البحثية العربية الرائدة، كما توجد علاقات تبادل علمى مع عشرات من المؤسسات البحثية العربية، لكن علاقات الدعم لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، فالمعهد كان - ومازال - حريصاً على أن يبقى بعيداً عن أية مؤسسة تمويل غير عربية، وقد يأخذ بعض الأفراد على المعهد هذا الحرص وينتقده، لكننا فى المعهد نرى أن المساعدات الأجنبية، وإن كانت مفيدة فى أمور معينة، قد تحمل بعض الأبعاد أو الشبهات التى نعتقد أن المعهد فى غنى عنها فى مسيرته التى تصادف بطبيعتها عقبات وعراقيل.

ثَمّ بعد آخر فى علاقة المعهد مع الخارج، وهو الخاص بالعلاقة مع الدول العربية، وخاصة من المنظور الأكاديمى؛ فهناك دول تعترف صراحة بشهادات المعهد، ويشغل فيها أبناء المعهد وخريجوه مواقعهم الأكاديمية والبحثية بسلاسة، بل تقوم هذه الدول بإرسال بعثات رسمية من طلابها إلى المعهد عن طريق مكاتبها الثقافية، وهناك دول أخرى لا تفعل هذا، ولكنها لا تقيم أية عراقيل فى وجه الطلاب عند انتهائهم من دراساتهم العليا، وهناك من الدول ما لا يعترف بشهادات المعهد، ونأمل أن يتغير موقفه، وهناك دولتان أخريان منعتا التحاق طلابهما بالمعهد فى العامين السابقين، وأذكرهما تحديداً لأن أملى كبير فى مساعدة أ.د/ عزت جرادات لمواجهة هذا الأمر الذى يحزننا كثيراً لأكثر من سبب؛ الأول أنه يحرم المعهد من تمثيل دولة عربية بين طلابه، والثانى لأنه قد

يثير لدينا احتمال أن يكون هناك تصور خاطئ عن المستوى العلمى للمعهد أو القائمين على العملية التعليمية فيه. وهاتان الدولتان هما الكويت (التى اتخذت قراراً فى العام الماضى بوقف التحاق طلابها بالمعهد) والمملكة الأردنية الهاشمية (التى اتخذت قراراً مؤخراً بأن يكون آخر موعد لالتحاق طلابها بالمعهد هو ١٦/٩/٢٠٠٢م). والاتصالات جارية الآن مع وزير التعليم الكويتى والأردنى لحل هذه المشكلة الطارئة.

وفى النهاية أتوجه إليكم جميعاً بالشكر والاعتذار عن هذه الإطالة، لكننى حرصت على أن أقدم لحضراتكم رؤية شاملة من وجهة نظر رسمية لإدارة المعهد عن الوضع الراهن.

ا. د/ عزت جرادات:

شكراً للأستاذ الدكتور / أحمد يوسف على هذا العرض الشيق عن المعهد الذى نعتز به كثيراً، فقد تحدث سيادته عن قضايا عشر، أشار فيها على نحو خاص إلى ضعف الإلمام باللغات الأجنبية، وفى مقدمة ذلك ضعف إتقان اللغة الأم، كما تحدث عن استقطاب الأساتذة العرب للتدريس فى المعهد، وأكد على أهمية المشروعات البحثية الجماعية المرتبطة بمستقبل الأمة العربية وقضاياها ومشكلاتها. وكم أتمنى على المعهد أن يجد طريقة ما للتغلب على ما أسميه بالمناطق المحظورة فى مشروعاته البحثية، لكى يفيد منها المجتمع العربى ومتخذو القرار العربى.

أما عن قضية استئناف اعتراف الأردن بشهادات المعهد، فالحقيقة أنى لم أسمع بها، وربما كان هناك بعض الغموض أو الإشكال فى الموضوع، ومن هنا أعدُ أ.د/ أحمد يوسف وطلبة المعهد بمناقشة الموضوع وبحثه مع الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالى فى الأردن. ونفتح الآن باب النقاش والمداخلات.

أ/ زينات ابو شويش :

إنه لمن دواعى سرورى أن أنتمى إلى هذا المعهد العريق، وأن أتتلمذ على يد نخبة علمية متميزة أضافت إلىّ الكثير، وربما كان الدرع الذى قُدم اليوم إلى الأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف تعبيراً صادقاً عن مدى انتماء طلبة المعهد وطالباته إلى هذا الصرح التربوى والأكاديمى والإعلامى. وكما تعلمون حضراتكم فالوحدة العربية لم تتحقق على الأرض، ولكن يحدونى الأمل والإيمان إلى أنه سيأتى اليوم الذى تتحقق فيه الوحدة العربية على أرض الواقع بعد أن حققناها فى هذا المعهد المتميز.

أ/ محمد عبد الكريم :

لقد استمعنا بالأمس إلى بعض المداخلات عن دور المعهد فى الماضى والحاضر، وأشاد الجميع بالدور العلمى والريادى الذى يقوم به المعهد، ولم يتحدث عن الجانب السلبى إلا قليل. من هنا لتسمحوا لى بالإشارة إلى بعض النقاط التى أرى أنها سلبية، وأوجزها فيما يأتى :

(١) أن أغلب من يأتى للدراسة فى المعهد متواضع فى مستواه العلمى، كما أنه لا يستطيع دفع الرسوم الجامعية فى بلده.

(٢) عدم تطوير البنية المعرفية للمعهد، فمكتبة المعهد على سبيل المثال مكتبة قديمة، وأغلب كتبها يعود إلى فترة الخمسينيات والستينيات، فالكتب الحديثة فيها قليلة، كما أن الكتب الموجودة يغلب عليها طابع الثقافة المصرية، وأنا هنا لا أقلل من شأن الثقافة المصرية، ولكن عندما يقوم الدارس أو الباحث من منطقة المغرب العربى أو منطقة الخليج العربى ببحث موضوع معين قد لا يجد الكتب التى تتناول أحداث هذه المناطق الجغرافية التى ينتمى إليها، وربما يرتبط بهذا أيضاً افتقار المكتبة إلى بعض الدوريات العربية التى تصدر فى منطقة المغرب العربى أو منطقة الخليج العربى.

(٣) أن أغلب الأساتذة فى المعهد - باستثناء القليل منهم - يحاضرون باللهجة المصرية، وقد يصطدم هذا مع مشكلة اللغة لدى بعض الدارسين بالمعهد.

أ. د/ عز الدين إسماعيل :

بداية، لى ثلاث نقاط سريعة سأتناولها فيما يأتى :

الأولى تتعلق بموضوع طُرح بالأمس وامتد بنا إلى اليوم، وهو الخاص بمشروع «كتابة التاريخ العربى»، وما لاقاه هذا المشروع من عناءٍ شديد حال دون إنجازه لأسباب معروفة وطُرح بعضها بالأمس.

والآن عندما أطالع اسم «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» أجد أن كلمة «الثقافة» تشغل ثلث اهتمام المنظمة، وهنا يثور السؤال : كيف تجسد هذا الثلث فى نشاط المنظمة؟ وهل هناك مؤسسات تقوم على أداء هذا النشاط؟ وإذا لم يكن هناك مثل هذه المؤسسات فلماذا لا نستبدل بكتابة التاريخ العربى الذى لقى العناء كتابة تاريخ الثقافة العربية، وعندئذ لن يصطدم هذا المشروع بكل الصعوبات التى اصطدم بها مشروع كتابة التاريخ العربى؛ فكتابة تاريخ الثقافة العربية أظنه عملاً أساسيا وجوهريا للغاية، وقد اعتدنا أن نؤرخ للحكومات ولا نؤرخ للشعوب، والثقافة هى نتاج الشعوب وليست نتاج الحكومات، فلماذا لا نؤرخ للشعوب من خلال الثقافة العربية، بدلاً من التاريخ العربى الرسمى. أتمنى أن يجد هذا المشروع أولوية على أجندة المشروعات البحثية التى ينهض بها المعهد.

والنقطة الثانية تتعلق بالصعوبات اللغوية سواء فى اللغات الأجنبية أو اللغة العربية، وقياساً على ما اقترحته فى النقطة السابقة أرجو أن يكون من الممكن إنشاء وحدة ذات طابع خاص فى المعهد تضطلع بمهمة «التنمية اللغوية» للغات الأجنبية واللغة العربية.

ونقطتى الثالثة والأخيرة تتعلق بالنشاط غير العلمى للمعهد، فالمؤسسة التى تضم أساتذة وطلابا وعاملين لابد وأن تنشأ بينهم وفى إطارها علاقات إنسانية من نوع خاص، وتدعم هذه العلاقات الإنسانية من خلال النشاط الثقافى المفتوح والنشاط الترفيهى أيضاً. وأنا أذكر أن آخر رحلة اشتركت فيها فى المعهد كانت عام ١٩٧٠م عندما قمنا بزيارة إلى جنوب الصعيد، وكانت بحق رحلة فى غاية التميز، ومتعة حقيقية لكل من شارك فيها من كل الأقطار العربية من طلبة المعهد الذين عرفوا هذا المكان من البيئة المصرية، وأنا على حد علمى لم أسمع عن رحلة قام بها المعهد على هذا النحو منذ ذلك التاريخ .

أ/ احمد محمد عبد القادر :

بالنسبة لما قيل عن ضعف مستوى الإلمام باللغات الأجنبية أشير إلى أننا فى قسم الدراسات التربوية بالمعهد ندرس مادة إجبارية فى اللغة الأجنبية تسمى «قراءات تربوية»؛ وعند بداية درس هذه المادة – وبسبب ضعف الإلمام باللغات الأجنبية – أصابنا الإحباط كثيراً، ولكن مع استمرار الدرس والتحصيل أفدنا كثيراً منها. ومن هنا أقترح تعميم هذا النظام – الذى انفرد به قسم الدراسات التربوية بالمعهد – على جميع الأقسام لكى تعم الفائدة على الطلاب والباحثين. ومن ثم أرى أن ما اقترحه أ.د/ عز الدين إسماعيل من إنشاء وحدة «التنمية اللغوية» بالمعهد اقتراح جد مفيد.

أ. د/ منى حديدى :

بداية، أود أن أحيى مسيرة المعهد على مدى خمسين عاماً من العطاء المتواصل، وأحيى كل أساتذتنا الذين يعود إليهم الفضل فى احتفالنا بهذا اليوم، كما أشيد بالجهود التالية التى تكمل المسيرة بالقدر نفسه من الحماس والإخلاص.

وسوف أتناول فى حديثى نقاطاً ثلاثاً على النحو الآتى :

الأولى : بالنسبة لعدم إتقان اللغة الأم، وضعف الإلمام باللغة الأجنبية، أرى إمكان وضع مقرر دراسى إلزامى فى إطار الدورة العامة لكل التخصصات، وأن يكون تحت مسمى «متطلبات الدراسة بالمعهد»، بحيث يتحتم على الطالب اجتياز هذا المقرر بمستوى معين سواء للغة العربية أو الأجنبية، فلا يحصل الطالب على درجة الدبلوم إلا بعد اجتيازه هذا المقرر.

الثانية : أهمية إدخال علوم العصر فى مختلف تخصصات المعهد؛ لأنه من غير المنطقى أن نقوم بإعداد باحثين فى كافة التخصصات على مستوى المنطقة العربية بدون أن تتوافر لديهم علوم العصر.

الثالثة : على مستوى تدعيم العلاقات بين المعهد والمؤسسات العربية الأكاديمية، أتمنى توسيع الإفادة من السادة المناقشين فى لجان تحكيم الرسائل العلمية فى المعهد، بحيث يكون هناك عضو يمثل إحدى الجامعات العربية. ومن هنا نطالب الجامعات العربية بتمويل هذا الحضور – على الأقل فى حده الأدنى– من خلال تحمل نفقات السفر، وذلك حتى يكون هناك تمثيل عربى فى مناقشة هذه الرسائل.

وتعليقاً على ما ذكره أحد أبناء المعهد عن المكتبة، فأتصور أن مكتبة المعهد حافلة بالدراسات من مختلف المدارس الفكرية، وهذا يدعونا إلى ضرورة التبادل الفكرى بين المعهد والجامعات العربية، بحيث تقوم الجامعات بإمداد المعهد بما لديها من دوريات متخصصة، ويقوم المعهد فى الوقت نفسه بإمدادها بالمجلة العلمية التى يصدرها. وفى هذا السياق أشير إلى أن قسم الدراسات الإعلامية بالمعهد فى حاجة إلى أن تكون لديه مكتبة سمعية – بصرية، وقد وعدنا أ. د/ أحمد يوسف بها، ومن هنا أدعو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى الإسهام فى إنشاء هذه المكتبة، سواء بالمواد العلمية اللازمة أو الدعم المادى.

وأخيراً بالنسبة لما ذُكر عن النشاط الثقافى والاجتماعى للطلاب فأرى أن

هذا النشاط يتوقف على المكان، فحينما يتوافر مكان أوسع يمكننا عندئذ القيام بأنشطة أكثر.

أ/ عبد السلام محمد طويل :

لى تعقيب على ما يقال أحياناً حول تعميم الحكم بأن المستوى العلمى للملتحقين بالمعهد غير مقبول فى جامعاتهم، وأن لديهم نقصاً مادياً ومعرفياً.

ولتسمحوا لى بالحديث عن تجربتى الشخصية فى هذا الصدد، ففى العام الذى التحقت فيه بدراستى الجامعية بالمغرب، وقبل شهر من موعد الامتحانات، التحقت وصديق لى بمعهد البحوث والدراسات العربية، عندما واتتنا فرصة الدراسة فى المشرق العربى، ومن ثم فقد كان الهاجس هاجساً معرفياً وثقافياً بالدرجة الأولى، فقد تركنا سنة دراسية كاملة بحثاً عن تجربة معرفية أخرى جديدة.

أيضاً بالنسبة لما قيل عن ضعف المستوى الثقافى والمعرفى فهذه ظاهرة تنسحب على كل المؤسسات العربية، وهذه ظاهرة لا ترتبط بالجانب العلمى فقط، وإنما تمتد لتشمل منظومة القيم والمعايير فى المجتمع العربى، فنحن بصدد ظاهرة التراجع العام فى المجتمعات العربية؛ وهى ظاهرة لا ترتبط بمؤسسة دون غيرها، وإنما ترتبط فى حقيقتها ببنية المجتمعات العربية ذاتها.

طالب فلسطينى :

حقيقة، نشكر إدارة المعهد على اهتمامها بهذا الصرح العلمى العريق بوصفه واحداً من مؤسسات العمل العربى المشترك، فى الوقت الذى نشهد فيه ترهلاً فى كثير من هذه المؤسسات.

وأنا أتفق تماماً مع القول بأن الهدف من الدراسة فى هذا المعهد العريق ليس فقط الحصول على الشهادة العلمية - رغم أهميتها - وإنما إحداث نوع

من التواصل بين الطلاب والباحثين من مختلف الأقطار العربية. من هنا أرى ضرورة أن يمتد هذا التواصل بين خريجى المعهد حتى بعد انتهاء دراستهم به، وذلك من خلال إنشاء مكاتب تابعة للمعهد فى مختلف الأقطار العربية يقوم فيها خريجوه برسالته القومية، بحيث يكونون بمثابة سفراء للمعهد فى الأقطار العربية المختلفة.

ونحن - الطلبة الفلسطينيين - نأتى هنا ليس فقط من أجل الحصول على الشهادة العلمية، وإنما للتواصل مع غيرنا من الشباب العربى، حيث نتعاون جميعاً على التعريف بالقضية الفلسطينية ومحوريتها فى قضايانا العربية والقومية.

أتساءل فحسب عن أسباب عدم قيام المعهد بتطبيق الإجراءات المتبعة فى الجامعات المصرية من حصول الطالب على دبلومين (عام وخاص)، وبذلك يحصل على رسالة الماچستير بدلاً من هذه الإجراءات الموجودة والمطولة فى المعهد.

أ. د/ محمد عبد الغنى سعودى :

لى ملاحظتان فقط : تتعلق الأولى بضعف مستوى الإلمام باللغات الأجنبية، وأتصور أنه يمكن التغلب على هذا الضعف من خلال وجود مادة فى كل قسم من أقسام المعهد، على مدار العامين، باللغة الأجنبية. وملاحظتى الثانية تتعلق بالقيود والمحاذير على مشروعات المعهد البحثية، وأشير فى هذا الصدد إلى أننى قد شاركت فى كثير من أعمال المعهد ومشروعاته البحثية، وأتذكر عملين من بين هذه الأعمال توقفا نتيجة هذه المحاذير وتلك القيود، وهما مشروع إجراء مسح شامل لجمهورية الصومال، وقد قام بهذا العمل الضخم عدد كبير من الباحثين من تخصصات مختلفة، والعمل الثانى خاص بـ «أطلس اقتصادى عربى».

ومن هنا لابد لنا من البحث عن حل لمواجهة هذه المحاذير وتلك القيود، فالعلم ليس فيه محاذير أو قيود.

أ.د/ خير الدين حسيب:

أتمنى أن يكون من بين اهتمامات المعهد وجود مقرر خاص لتدريب جميع طلبة الدراسات العليا بالمعهد، سواء فى مرحلة الدبلوم أو الماچستير أو الدكتوراه، على استخدام الحاسوب، وأن تتوافر أجهزة الحاسوب فى المكتبة لكى يستطيع من خلالها الباحثون الاتصال بمصادر البحث العلمى المختلفة. وقد يثير البعض مشكلة التمويل لهذا المشروع، ولكنى أتصور أن الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى يمكنه تمويل هذا المشروع.

وملاحظتى الأخرى أؤيد فيها إحالة كتاب «التاريخ العربى» إلى معهد البحوث والدراسات العربية لإنقاذه، على أن يُحوَّل للمعهد ما تبقى من ميزانية المشروع.

وبالنسبة لما أثاره أ.د/ عز الدين اسماعيل عن كتابة "تاريخ الثقافة العربية" أذكر أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد وضعت خطة قبل عدة سنوات لمشروع "تطوير الثقافة العربية"، وكان مركز المشروع فى الكويت، وقد تم إنجاز المشروع على مستوى عالٍ، ولكن تمت طباعته طبعة خاصة محدودة الانتشار، ومن هنا أنتهز هذه الفرصة لمناشدة أ.د/ المنجى بوسنينه القيام بوضع استراتيچية لتطوير الثقافة العربية ونشرها على نطاق واسع حتى يطلع عليها الجميع.

وأخيراً أرى أن المعهد يخطو خطوة نموذجية نحو توسيع القاعدة الطلابية وإحداث نوع من الممارسة الديمقراطية، وأنا أذكر أيام الدراسة الجامعية، حيث كان يتم فى يوم الاثنين من كل أسبوع طرح موضوع معين للمناقشة من جانب الطلاب، بحيث يتبنى أحدهم وجهة النظر المؤيدة لهذا الموضوع، فى حين يتبنى

طالب آخر وجهة النظر المعارضة له، ثم تأتى شخصية عامة تؤيد هذا الموضوع، وشخصية أخرى معارضة له، ثم تعلن النتائج فى اليوم التالى للمناقشة؛ وكانت هذه طريقة للتشجيع على الممارسة الديمقراطية.

ا.د/ بهجت قرنى:

هناك توافق فكرى مع أ.د/ خير الدين حسيب، فقد لاحظت بالنسبة للتكوين الطلابى أننا نتحدث فقط عن اللغة بدون أى ذكر للكومبيوتر وهو لغة المستقبل. وفيما يتعلق بالترويج الإعلامى والمعرفى للمعهد فلا أعرف ما إذا كان للمعهد موقع على الإنترنت (Website) أم لا. وهذا - فى تقديرى - أمر على درجة كبيرة من الأهمية؛ لأنه - فى تقديرى - يحقق للمعهد ميزتين: الأولى التعرف على نشاطات المعهد المختلفة فى جميع أنحاء العالم. والثانية أن الاهتمام بالنواحى المعرفية الإلكترونية (الكومبيوتر والإنترنت) يؤدى إلى خدمة النواحى الأكاديمية والبحثية، على أساس أنه يمكن الوصول إلى المكتبات العالمية الحالية عن طريق الإنترنت.

وثمة نقطة أخرى أود الإشارة إليها، حيث توارد إلى ذهنى - عندما تحدث أ.د/ أحمد يوسف عن العلاقة مع الخارج - أن المقصود بالخارج هو خارج المنطقة العربية، لكن حديثه عن الخارج جاء على أساس أنه الدول العربية. وفى اعتقادى أن الداخل هو المنطقة العربية، أما الخارج فهو خارج المنطقة العربية، وأخص بالذكر هنا عرب المهجر الذين تعدوا حدود الدولة القطرية، ولديهم مهارات وإمكانات جد كبيرة، ومن هنا أرى أن يكون هذا الأمر محل اهتمام وبحث من جانب المعهد.

ونقطتى الأخيرة خاصة بالطموح بالنسبة لدور المعهد، وهنا أطرح سؤالاً عما إذا كان المعهد قد فكر فى أن يكون بمثابة نوع من بنوك الأفكار لإثارة القضايا الخلافية وإعطاء نوع من النصح والتوجيه والإرشاد لصانع القرار العربى. ويحضرنى فى هذا الصدد أن من يخطط حالياً للسياسة الأمريكية فى

الشرق الأوسط هو الجزء الأكاديمى للوبى الصهيونى هناك. من هنا يجب علينا التفكير فى هذا الإطار مادمنا نتحدث عن أن العلم هو أحسن وسائل خدمة المجتمع وتنميته.

وأخيراً أود أن أهنئ أ. د. نيفين مسعد وأ. د. أحمد يوسف على الوثيقتين الخاصتين باليوبيل الذهبى للمعهد، اللتين تعطيان صورة مشرفة عن المعهد الذى أتمنى له كل التوفيق.

أ/ محمد سيد احمد القروى:

أود الإشارة إلى ما أثير حول فرض موضوع معين على الطالب الذى يتقدم لنيل درجة الماچستير أو الدكتوراه؛ إذ يجب ألا نغفل أن هناك نوعين من الطلاب؛ أحدهما، له الحرية المطلقة فى اختيار موضوع بحثه؛ والآخر، وأنا منهم، قد يكون موفداً من دولته بوصفه مبعوثا رسميا، لدراسة موضوع معين وفى مجال بعينه.

أ/ فتحى حسين:

إن عنوان هذه الجلسة هو «أبعاد الوضع الراهن»، وكنت أظن أننا سنناقش المشكلات التى نواجهها حالياً؛ مثل : شن الحرب على العراق، أو الوضع فى فلسطين أو فى السودان ... إلخ، ولكننى فوجئت بالحديث عن مشكلات المعهد.

وثمة نقطة أخرى يثيرها لحديث عن «خمسين عاماً من العطاء»؛ إذ أرى أن هناك عدداً من السلبيات من المهم الالتفات اليها؛ منها أن المعهد وقد أُنشئ منذ خمسين عاما لكننى لم أسمع به إلا منذ عام واحد فقط رغم أن مقره فى القاهرة.

والسؤال الذى أطرحه الآن : ما دور المعهد تجاه القضايا العربية التى نعاصرها؟ وما دوره تجاه العمل العربى المشترك؟ أو تجاه القضية الفلسطينية؟ أو تجاه العراق؟ وما الدور الذى يلعبه من أجل تفعيل دور جامعة الدول العربية؟

أ.د/ يحيى الجميل :

فى الحقيقة أن السبب المباشر الذى جعلنى أطلب الكلمة هو الزميل الذى تساءل عن درجة الماچستير التى يمنحها المعهد ومقارنتها بما يماثلها فى الجامعات الأخرى، وهنا أشير إلى أن هناك فى كليات الحقوق دبلومين، تكون مدة الدراسة فيهما عامين كاملين، وتقومان مقام درجة الماچستير، ولكن يقتضى الأمر فى بعض الكليات الأخرى أن يسبق الحصول على درجة الماچستير إجراء دراسات معينة ممهدة.

أريد أن أقول إن ما يجرى فى المعهد ويتصل بوجود فصلين دراسيين بعد المرحلة العامة، ثم التسجيل لنيل الدرجة يوازى ما تقتضيه الجامعات الأخرى للحصول على درجة الماچستير، وهذا يعنى أن الوضع فى المعهد ليس بعيداً عن الوضع فى أقسام الدراسات القانونية فى الجامعات المصرية التى أشار إليها الزميل.

ونقطة أخرى تتعلق بالطالب الأخير الذى أزعجنى حديثه وجهله، فهو عندما يذكر أنه لم يعرف المعهد إلا منذ عام واحد فقط، فهذا لا يرجع إلى قصور فى المعهد وإنما يعود إلى تقصير ذاتى منه. وعن تساؤله عما قدمه المعهد لخدمة القضايا العربية فأنا أزعم أن المعهد من بين الأجهزة العربية كافة يظل نقطة الضوء الحقيقية الموجودة فى مؤسسات العمل العربى التى تتميز بجدية العمل.

والنقطة الأخيرة تختص بما أُثير حول ضرورة الاهتمام بتنمية العلاقات الاجتماعية بين الطلاب والأساتذة فى المعهد، وضرورة توافر رحلات إلى داخل

مصر وخارجها، وأيضا ما أثاره البعض عن ضرورة دعم العلاقات العلمية للمعهد مع غيره من الجامعات الأخرى، وهنا أرى أن الموارد المالية هى بمثابة العصب الأساس للقيام بكل هذه الأنشطة، فمن أين يقوم المعهد بهذه الأنشطة المختلفة فى ظل محدودية ميزانيته ؟

من هنا لابد أن نتوجه للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وإلى جامعة الدول العربية، وإلى الصناديق العربية، والعرب الموجودين فى الخارج، وإلى كل الجهات التى يمكنها دعم المعهد لكى يتمكن من القيام بكل الأنشطة المختلفة.

أ.د/ مصطفى القباج:

شكراً سيدى الرئيس، أصدقكم القول إن سعادتى منذ الأمس تتعاظم لحظة بعد أخرى فى هذا المناخ العلمى الصريح والموضوعى الذى يسود فيه النقاش بروح ديمقراطية إيجابية بناءة، وسواء أكانت الملاحظة إيجابية أم سلبية، فلدى الجميع الصدر الرحب لتقبلها، ومثل هذا الحوار هو الذى يؤدى بنا إلى الوصول إلى الحقيقة.

والنقطة الأولى التى أود الإشارة إليها خاصة هى حاجة المعهد إلى إقامة خلية للتقييم الدائم والمستمر، للاستماع والتسجيل، فالتقييم المستمر شىء ضرورى ومهم جداً للمؤسسات، وهناك تقييم قبل الممارسة، وتقييم أثناء الممارسة، وتقييم بعد الممارسة، وحبذا لو قام المعهد من فترة إلى أخرى بعمل تقييمات داخلية وخارجية لمعالجة المشاكل بشكل جماعى، بدون الاقتصار على مجرد الاستماع إلى ملاحظات متفرقة؛ فلابد من عمل تقييم دائم ومستمر للمؤسسة.

والنقطة الثانية أن المعهد فى حاجة إلى أن يعطى نوعاً من الإشعاع لنفسه حتى يعرّف بنفسه فى الخارج، سواء على مستوى الإطار العربى أو على

مستوى الإطار العالمى، وأنا بوصفى عضو فى المجلس التنفيذى فى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سأكون سعيداً جداً لو اختار المعهد من بين أعضاء هذا المجلس التنفيذى من لهم حضور ثقافى وفكرى لإقناع أى من الجامعات العربية لإدماج بعض من أنشطتها الكثيرة مع بعض أنشطة المعهد، ويكون ذلك تحت رعايتها المالية والإدارية.

وفيما أثاره البعض عن الضعف اللغوى لدى طلاب المعهد، لا أدرى هل المقصود بذلك ضعف التعامل مع النصوص، ومع التراث، ومع الكتابة، أم مع الإنشاء العربى، هذا مع اقتناعى التام بأن المستوى العلمى للمعهد مرتفع جداً، وأن طلابه مشرفون فى الأقطار العربية كافة.

وفيما يتعلق بالموارد المالية، أرى أن هناك من الحكومات والأفراد والجهات القادرين على إفادة العملية التعليمية، ولا يضنون أبداً على أى من المشروعات العلمية.

أ.د/عزت جرادات:

أود الإشارة إلى أننا عندما نناقش الموضوع الذى نحن بصدده حول أبعاد الوضع الراهن للمعهد، فإنما نهدف إلى تحليل الأمور للوقوف على الثغرات بهدف معالجتها، والوقوف على الإنجازات لتعظيمها وتطويرها للوصول بها إلى الأفضل، وليس هدفنا - بالتأكيد - جلد الذات أو تحميل أى جهة ما لا تستطيع تحمله، فلا يستطيع فرد أو جهة أو معهد أن يحل كل قضايا العالم، فما بالنا بمشاكل العالم العربى التى هى أعقد من مشاكل العالم بأسره.

والكلمة الآن للأستاذة الدكتورة نيفين مسعد والأستاذ الدكتور أحمد يوسف للتعقيب السريع.

أ.د/نيفين مسعد:

بداية، أشكر كل من تفضل بالتعليق وتوجيه الملاحظات التى سعدت بها

كثيراً، ولكننى فى الوقت ذاته شعرت بالخوف من هذه القسوة البالغة التى نتعامل بها مع أنفسنا، وخاصة عندما نطلق تعميمات من نوع «أن كل من يقبل على المعهد هو بالضرورة يتميز بضعف التكوين العلمى»، أو «أن المعهد لم يفعل الكثير على مدار خمسين عاماً»... إلخ، وأعتقد أن الحوار الذى دار فى هذه الندوة بكل عمقه وثرائه وتنوعه ما كان ليخرج الا من خيرة أبناء امتنا العربية.

وبالنسبة لتساؤل البعض عما قدمه المعهد على مدار خمسين عاماً أذكر حضراتكم بالكلمة التى ألقاها أ. عصام رفعت بالأمس والتى أشار فيها إلى أنه عندما دخل المعهد لم يكن يعلم شيئًا عن القضية الفلسطينية، وعندما يخرج هذه كان لديه كثير مما يعلمه عنها، ومن هنا فبعض ما يفعله المعهد هو التعريف بالقضايا المجهلة ولا أقول المجهولة.

أيضاً أثار البعض قضية النشاط الثقافى فى المعهد، والحقيقة أن هذا النشاط يعد أحد الأنشطة التى شرفتُ بالإشراف عليها فى إطار المعهد. وهناك ملتقى ثقافى يُعقد مرتين فى الشهر، ويلتقى فيه الطلاب مع الأساتذة والمثقفين من خارج نطاق المعهد؛ وهو يمثل بذلك فرصة جيدة للتواصل، وقد ناقشنا فى ملتقى العام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ بعض الأحداث الدولية؛ مثل أحداث سبتمبر وتداعياتها على الوطن العربى.

أما ما يتصل بما أثاره البعض حول ما إذا كان للمعهد موقع على الإنترنت، فللمعهد بالفعل موقع يتضمن كل ما من شأنه إفادة الطالب بمعلومات عن توصيف المقررات والمناهج ونظام الامتحانات ونتائجها، وذلك ليس لربط المعهد بالطلاب فحسب، بل كذلك لربط الطلاب بعضهم بالبعض الآخر.

وبالنسبة لما أُثير حول مركزية الإدارة فى المعهد ومركزية اتخاذ القرار، فالحقيقة ثمة هاجس يشغلنى، وقد تداولت فيه كثيراً مع الأستاذ الدكتور أحمد

يوسف، ففى كثير من الأحيان يشق الطالب على نفسه وعلى إدارة المعهد، بمعنى أنه يأتى فى طلب هو من صميم تخصصى وعندما أجيبه إلى طلبه يقوم بالرجوع مرة أخرى للأستاذ الدكتور أحمد يوسف بوصفه مديراً للمعهد لكى يتأكد من صحة ما ذكرته له فيفقد من وقته كما يقتطع من وقتنا. أما بخصوص ما أُثير عن الدبلومين المعادلين للماچستير، فأود أن أضيف إلى الملاحظة القيمة التى أبداها أ.د. يحيى الجمل فى هذا الصدد، أنه ليس من شأن المعهد أن يلحق كل تخصص بكلية مصرية؛ فمثلاً تمنح كلية الحقوق دبلومين معادلين للماچستير فهل يقوم المعهد بما تقوم به كلية الحقوق؟ أو تشترط كلية الاقتصاد والعلوم السياسية شروطاً معينة فى دراستها العليا فهل يقوم المعهد بما تقوم به كلية الاقتصاد... إلخ؟ إن المعهد إذا فعل هذا فلن تكون له سياساته وبرامجه الدراسية الخاصة به، وسيصبح مشتتاً بين الجامعات والكليات المصرية، وهذا مالا نطمح إليه باليقين.

وأخيراً بالنسبة إلى ما أُثير عن عرب المهجر، فأرى أنه من الممكن فتح قنوات للتواصل مع هذه العناصر شديدة التميز من خلال الاستعانة بمحاضرين من بينها لفتح آفاق جديدة أمام الطلاب وتوسيع مداركهم.

ا.د/احمد يوسف احمد:

بداية، أشكر هذا الحضور الكثيف، وحقيقة هناك كثير من الآراء والملاحظات أرى أنه لا يوجد أى خلاف معها، وسأكتفى فقط بذكر عناوينها؛ مثل المقترحات التى قُدمت فيما يتعلق بتطوير قدرات الطلاب فى اللغات الأجنبية واللغة العربية، وفيما يتعلق بموضوع الحاسوب، ورابطة الخريجين، والنشاط الاجتماعى والثقافى فقد تفضلت د. نيفين وأشارت إلى وجوده فى المعهد، وقد يكون صحيحاً أنه يتعرض أحياناً لعثرات ولكنه موجود على

الصعيدين الثقافى والترفيهى، وقد يكون به بعض القصور لكننا نعمل على تطويره.

وبالنسبة لاقتراح أ.د. خير الدين حسيب بشأن تعليم الطلاب وتدريبهم على ممارسة الديمقراطية، فأعتقد أن ما قيل من آراء فى هذه الندوة يعكس هذا الوضع، فلا يوجد أى نوع من أنواع القيد على الطلاب أو أنهم يتلقون تلقينا، فنحن بالفعل نمارس هذا، أما مسألة أن يكون هناك منتدى للديمقراطية فأقول بكل صراحة إنه إذا كانت المسألة «هل يصلح النظام الملكى فى بريطانيا أم لا» ؟ فيمكننا فعل هذا، أما فى أمور أخرى فلا نستطيع أن نطرحها فى هذا المنتدى. أما ما قيل عن مسألة الإعلام عن المعهد، فأحسب أنها مسئولية مشتركة بين المعهد وبين المناخ الإعلامى والثقافى العام، فنحن لدينا جهد محدود فى الإعلام عن المعهد، ورغم هذا فلا يجد هذا الجهد المحدود كل الصدى؛ وذلك لانشغال الكثير من الدوائر الإعلامية فى الوطن العربى بقضايا أخرى غير القضايا الثقافية، فنحن فى الوقت الذى نعترف فيه بالتقصير يجب الاعتراف أيضاً بالتقصير الموجود فى الحياة الثقافية والإعلامية فى الوطن العربى.

وأنا أشكر أ.د. عزت جرادات على وعده لنا بالمساعدة فى حل المشكلة الخاصة بموقف وزارة التعليم العالى الأردنية من منع التحاق طلاب الأردن بالمعهد.

وبالنسبة لما ذكره الابن محمد عن مستوى طلاب المعهد فأقول إنه وإن كان هناك قصور فى مستوى الطلاب فهذا حالنا فى الوطن العربى، ونحن فى المعهد لا نقبل كل خريجى الجامعات العربية؛ إذ نقبل فقط من حصل منهم على تقدير جيد. كما أنه ليس صحيحاً أن أغلب من يلتحقون بالمعهد من المتعثرين، أو ممن فشلوا فى الالتحاق بالجامعات الأخرى، وهناك ظاهرة لا أدرى سببها فى أن

معظم الطلاب المغاربة فى المعهد مقيدون فى جامعة القاهرة أو جامعة عين شمس، ولكنهم فى الوقت نفسه حريصون على الالتحاق بالمعهد، فهم إذن ليسوا متعثرين، فهم يكملون دراساتهم العليا، ولديهم منح من جامعاتهم، وإلى جانب هذا يأتون إلى المعهد.

أما ما ذكره الابن العزيز عن أن سبب التحاق الطلاب بالمعهد يرجع إلى قلة رسومه الدراسية، فهذا شيء نعتز به كثيراً، فهذه هى رسالة المعهد، ونحن لا نريد محاكاة بعض الأجهزة الأخرى التى تتقاضى ستة آلاف دولار رسوما دراسية؛ لأننا إن فعلنا هذا فقد حصرنا رسالة المعهد فى فئة معينة من الطلاب.

وليسمح لى الابن العزيز بعتاب فيما ذكره عن مكتبة المعهد، فهو لم ير كل مكتبة المعهد، فهى بالفعل تحتوى على كتب قديمة كثيرة ولكنها قيمة، فهل نحكم على كتب أ.د. السنهورى وكتب الشيخ على الخفيف بأنها قديمة لأنها نُشرت فى الخمسينيات ! وهل نحكم على كتب د. محمد مندور ود. سهير القلماوى بأنها كتب قديمة لأنها نُشرت فى الستينيات أو السبعينيات ! إن مكتبة المعهد تحتوى على القديم والحديث، ففيها المجموعة الكبيرة من الإصدارات القيمة لمركز دراسات الوحدة العربية، وفيها مجموعة من التقارير التى تأتينا من منظمات عربية ودولية، وأحسب أنها غير موجودة فى أى مكان آخر بالقاهرة إلا فى مكتبة الجامعة الأمريكية. ومن هنا فأنا أدعو الابن العزيز محمد إلى زيارة متأنية للمكتبة بدون ادعاء أننا وصلنا بالمكتبة إلى حد الكمال، فجوانب القصور شيء والظلم البين شيء آخر.

أما ما ذكره عن موضوع اللهجة المصرية، فأنا أتعاطف معه، ولكن أحسب أنه يقصد اللغة العربية بلهجة مصرية، فلا أتصور أن هناك أستاذاً يحدثه باللهجة المصرية العامية، وإنما بلغة عربية فى لهجتها المصرية.

أيضاً أتفق مع اقتراح أ.د. عز الدين إسماعيل فيما يتعلق بالنشاط الترفيهى وموضوع اللغة، وكذلك مع ما ذكره الابن محمد أحمد فى موضوع اللغة.

وفيما ذكرته أ.د. منى الحديدى عن وضع مقرر دراسى إلزامى للغات فى إطار الدورة العامة لكل التخصصات، فقد بحث المجلس العلمى للمعهد هذه المسألة أكثر من مرة، وذلك بأن تكون اللغة ضمن متطلبات الدراسة بالمعهد، ولكن رأينا التدرج فى هذا الأمر.

وبالنسبة لما ذكره أ.د. خير الدين حسيب عن إحالة مشروع كتابة التاريخ العربى إلى المعهد، فهذه قضية شائكة جداً وفيها حساسيات معينة، فالمشروع هو مشروع منظمة، وبتمويل من الجماهيرية الليبية، والقرار فى هذا الشأن ليس قرار المعهد.

وأما ما ذكره أ.د. بهجت قرنى عن علاقة المعهد بالخارج، فقد كنت أقصد بذلك علاقات التمويل، ولكن بالنسبة للعلاقات العلمية فنحن بالطبع حريصون عليها، وإن كان يجب الاعتراف بأنها دون المستوى المطلوب. وبالنسبة لما تفضل به د. بهجت عن عرب المهجر فأود الإشارة إلى أن أحد المشروعين البحثيين الرئيسيين للمعهد فى عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ سيكون عن «عرب المهجر»، وسوف يقتضى هذا بالطبع قدراً من التواصل الكبير معهم.

أما ما أُثير عن موضوع الإدارة، فالحقيقة لم أكن أريد الخوض فى هذا الموضوع، أما وقد طُرح، فأود الإشار بصراحة إلى أن الجهاز الإدارى للمعهد قائم على فكرة تتناسب مع قلة الإمكانات المالية؛ أى فكرة «رجل لكل وظيفة» فإن تغيبَ أو مرضَ توقف العمل الذى يقوم به.

فعلى سبيل المثال، فى حال تغيب أمين المكتبة، سواء لمرض - لا قدر الله - أو لإجازة يتم غلق المكتبة، والسبب فى ذلك ليس تقصيراً منا أو بيروقراطية

نفرضها، ولكن لأننا لا نملك فى الموقع الواحد إلا موظفاً واحداً، ونحن نأمل مع السماح لنا بالإنفاق من مواردنا أن نستطيع تغيير هذا الوضع ولو جزئياً.

أما ما ذكره عن مركزية التعامل الإدارى، فأنا أختلف معه تماماً لأنه لا توجد فى النواحى العلمية أية مركزية على الإطلاق، فهناك تسعة مراكز لاتخاذ القرار ممثلة فى الأقسام العلمية للمعهد، ويجمعها المجلس العلمى للمعهد. أما التكالب على مكتب مدير المعهد - وهو ظاهرة صحية لما فيه من صلة مباشرة مع الطلاب - فسببه يكمن فى عدم رضا الطلاب عما يجيبهم به موظفو المعهد، وحيث إن المعهد يتعامل مع عشرات من الجامعات العربية فالمشكلات جد متباينة، وفى بعض الأحيان لا يستطيع الموظف المختص الإفتاء فى حالة بعينها، ومن هنا يحدث التكالب على مكتب مدير المعهد.

أما بالنسبة لما ذكره الابن فتحى، فأنا عاتب عليه جداً؛ لأنه يأتى إلى مكتبى كثيراً، بل ويقطع علىَّ الطريق كثيراً سواء أكنت فى طريقى إلى الخروج من المعهد أم فى طريقى إلى المكتب، وطوال عامين لم يذكر لى شيئاً واحداً من السلبيات الكثيرة التى يراها فى المعهد، وأتمنى فى لقاء معه بعد الندوة أن يقول لى واحدة فقط من هذه السلبيات وأعده تبلا فيها. أما ما يتصوره عن قدرة المعهد على حل المشكلة الفلسطينية أو منع حرب قادمة على العراق لا قدر الله، فهذا يفوق طاقة المعهد، فكل ما يمكننا عمله هو إنتاج الدراسات العلمية التى تقول رأى أهل العلم، وفى هذا السياق أشير إلى أنه قد طلبت منا حقا جهات عدة وصاحبة قرار - طلبت دراسة موضوعات معينة، وقمنا حقا بإعدادها فى الوقت المناسب، ثم اكتشفنا بعد ذلك أنها إما فُقدت وإما على أحسن تقدير لم يتم العمل بها.

وأخيراً أنتهى بالموافقة على المقترحات القيمة التى اعتدنا أن نسمعها من أ.د. مصطفى القباج، ولا سيما تلك التى تتصل بالحاجة إلى التعريف بالمعهد،

كما أوافقه على موضوع الموارد المالية، وأطمئنه بالنسبة لموضوع التقييم أنه وإن لم تكن هناك وحدة منفصلة لتقويم أداء المعهد وتقييمه، فإن هذا التقويم بالفعل هو عمل دائم ومستمر بالمعهد حيث تقوم به مجالس الأقسام والمجلس العلمى بالمعهد، ويشهد الأساتذة الأجلاء أعضاء المجلس أنه ما من مشكلة تأتينا إلا يتم التداول فيها، ويتم اتخاذ القرار فى مناخ علمى أكاديمى ديمقراطى، ومع ذلك أعده أن تتواصل مهمة التقويم دائماً.

أ.د/عزت جرادات :

الحقيقة أدعو إدارة المعهد ألا تتحمل عبء محو الأمية الحاسوبية لدى الدارسين بالمعهد؛ إذ لابد أن يكون هذا جهداً فرديا للمثقف العربى والدارس العربى؛ لأن إتقان استخدام الحاسوب وتعلمه ينبغى أن يكون جهداً فردياً لا تتحمله أى مؤسسة.

وشكراً.